مستخفا به ومايلزمه على ماصدر منه من سوء اقواله وشنيع احواله **اجاب** قد تقرر عند علماء الاسلام وحواة الانام ان من استخف بشرع النبي عليه الصلوة والسلام فقد ارتد باجماع المسلمين ولزمته احكام المرتدين المقررة المسطرة في المتون والشروح والفتاوى والمستفيضة عن الشرح والتبيين من وجوب الاهانة بالحبس وكشف الشبهة والقتل ان لم يحد الاسلام وغير ذلك من الاحكام هذا ما يتعلق بالاستخفاف بالشرع والدين واما ما يتعلق باذاء المسلمين وعباد الله اجمعين فقد صرح الكثيرون ايمتنا رحمهم الله ابين ان من اذى غيره بقول او فعل ولو بغمز العين عزر فمن تاب اولى ما يوجب وحشة ويعقب اذية من الالفاظ الخشنة المستعملة للاستخفاف والاهانة الموذية بالاستصغار خصوصا بذوي المناصب المتلقاة من الحضرة الخاقانية فان الله تعالى اوجب علينا اطاعتهم والزما اجابتهم وحرم علينا الافتيات عليهم والاستهانة بهم اذ هي مؤدية الى خلل الاحكام وفساد النظام فوضع الاهانة في موضع التكريم مضر تصيح ديمومة الحكام موضع الاكرام ومحل الاحتشام ومن لا ادب له مع الخلق لا ادب له مع الحق ومن لا ادب له مع الحق فهو اثم بحرم ومن يهن الله فما له من مكرم والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق والهادي الى سواء الطريق **سئل** في طايفة من الفلاحين دعوا الى الشرع الواضح المبين في قضية تتعلق بالمجنايات من قتل وجرحات فابوا قائلين لا نحمل بالشرع وانما نحمل بعادة العرب والفلاحين ماذا يترتب عليهم بذلك شرعا **اجاب** ان قالوا ذلك لاعتقادهم عدم حقيقة الشرع او استخفافا فلا ريب في كفرهم باجماع المسلمين ويجب ان يجري عليهم احكام المرتدين وان لم يكن واحدة منهما فقد اختلفوا في كفرهم قال في جامع الفصولين قال بعض حكام الشرع كذا فقال الخصم من برسم كاذكى كم ابشرع في كفر وقيل لا ومعين هذه الالفاظ انا اعمل بالعادة لا بالشرع وايد القول الاول بفرع عن عماد الدين ومثلما في جامع الفصولين في كثير من كتب المذهب واما عقوبة المذكورين وتقريرهم واهانتهم فواجبة عليهم حكام المسلمين لان العرب والفلاحين غلب عليهم اهمال الشرع والرجوع الى دعاويهم وربما تطرقوا الى هدم الشريعة بالكلية ان تركوا وامرهم فلا يجوز ارخاء اعنتهم في الضلال واهمال امرهم فيما لا يجوز فيه الاهمال خصوصا فيما يتعلق بهذا الشان الذي طالما ضربت الصحابة دونه بسيوفهم اجتهد استقام وجهوا في النفوس حتى شد صلبه وقام فالمتعين على حكام المسلمين والاسلام وولاة سائر الانام تدارك هذا الامر المختل المشكل وقاية لهم من هذا الشان الصعب المؤصل والتيقظ لامور مثل هؤلاء الى الشرع المحمدي ماعداه مما لم يتزل به من سلطان ومن ابى وتمادى منهم في الضلال نجب ان يعامل بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي المتعال اليه مرجعنا ومردنا وعليه اعتمادنا في سائر الاحوال امين **سئل** في رجل يكون دار البغي فاعا

والثاني الاخر

اللهم وفقني على الرشد
واجعل اعمالي وفق مرادك
الارض من الاثم

والثالث الاخر لاخر قيل له ان شريكك يطلب قسمة الدار اما ان تستاجر حصة منه او تبايعه فقال لا اقبل بذلك واجاب له مفت بانه حيث خالف الشرع فقد كفر وبانت زوجته منه ويلزمه تجديد ايمانه ومراجعة زوجته وكتب عليه بذلك سجل فهل يثبت كفره بذلك الكلام لا **اجاب** اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفرك مما لا اعلم انك انت علام الغيوب اعلم ان علماءنا صرحوا في كتبهم في هذا الباب بانه لا ينبغي للعالم اذا رفع اليه مثل هذا ان يبادر الى تكفير اهل الاسلام مع العثار بصحة الاسلام المكروه والاسلام يعلو ولا كفر شيء عظيم ولا يخرج الرجل من الايمان الا الجحود ما ادخله فيه قال في جامع الفصولين وكثيرون الكتب كالبحر للشيخ زين بن نجيم روى الطحاوي عن اصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بجحود ما ادخله فيه ثم ما يتفق انه ردة يحكم بها وما يشك انه ردة لا يحكم بها اذ الاسلام الثابت لا يزول بالشك مع ان الاسلام يعلو فينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا لا يبادر بتكفير اهل الاسلام مع انه يقضي بصحة اسلام المكره اقول قومت هذه تصوير ميزانا فيما نقلناه في هذا الفصل من المسايل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع انه لا يكفر على قياس هذه المقولة فليتنا ملا انتهى وفي الفتاوى الصغرى الكفر شيء عظيم فلا اجعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر انتهى وفي الفتاوى اذا اطلق الرجل كلمة الكفر عمدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض اصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضمير ولم يعتقد الضمير على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندي لانه استخف بدينه انتهى وفي الخلاصة اذا كان في المسايل وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المفتي ان يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسينا للظن بالمسلم زاد في البزازية الا اذا خرج بارادته موجب الكفر فلا ينفعه التاويل حينئذ وفي التتارخانية لا يكفر بالمحتمل لان الكفر نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية في الجناية ومع الاحتمال لا نهاية انتهى قال في البحر والحاصل ان من تكلم بكلمة الكفر هازلا او لاعبا كفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به قاضيخان في فتاواه ومن تكلم بها مخطيا او مكرها لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عالما عامدا كفر عند الكل ومن تكلم بها اختيارا جاهلا بانها كفر ففيه اختلاف والذي تحرر له لا يفتى بتكفير مسلم امكن حمل كلامه عليه محمل حسن او كان في كفره اختلاف ولو رواية ضعيفة فعلى هذا فالفاظ التكفير المذكورة لا يفتى بالتكفير بها ولقد الزمت نفسي ان لا افتي بشيء منها انتهى والله اعلم **سئل** في نحو عرب السعادنة وبني عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب البوادي الذين يطلقون نساءهم فيتزوج الرجل بنهم زوجة الاخرى المدخولة بعد طلاقة بعجمة او قبل ذلك بعد الموت لا يعقدون مطلقا ويستحلون ذلك واذا توفي احدهم عن عشرة بنات مثلا وله ابن عم او نحو ذلك من العصبة وان بعد لم يورث البنات مطلقا معه بل يعود نهن بالنفي ميراثا ويورثون ذلك العصبة فقط ويستحلون ذلك ويعتقدون بعضه صلى الله عليه وسلم والكل منهم منكرون البعث والنشور اذا قبل لاحدهم ان ربنا سبحانه يحيي الموتى بعد موتهم ويحاسبهم على عالم منقوون لا ندري ذلك ولا يقيمون الصلوة ولا يؤتون الزكوة ودابهم الفساد في الارض وقطع الطريق